

مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات
Strategic Fiker Center for Studies

وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ

Nazaha



نزاهة

أوراق سياسية

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

الإجراءات المساعدة على ضبط الاقتصاد السعودي

وحدة الدراسات والبحاث



مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات

Strategic Fiker Center for Studies

كان لانخفاض أسعار النفط في منتصف عام ٢٠١٤ أثره الشديد على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط، وأدى إلى تداعيات سلبية، من بينها الأضرار التي لحقت بموازنات دول عديدة منها، ومن المؤكد أن المملكة العربية السعودية كانت في أولها، وهو ما انعكس في زيادة عجز موازنة عام ٢٠١٦ الذي قدر بـ ٣٠ مليار دولار. هذا الأمر قوبل بتبني مراجعات نظرية وعملية؛ فطرحت المراجعات النظرية أهمية التفكير في عدم الاعتماد على النفط بصفته عماداً للاقتصاد وحده، ووضع خطط مستقبلية للتنمية تعتمد على موارد استثمارية موازية.

أما بالنسبة إلى المراجعات العملية فقد تمثلت في عدة إجراءات أخرى؛ كان منها تبني سياسات وصفت بالتقشفية، وشملت رفع أسعار الوقود وبيع ضرورية، وتقليل مرتبات الموظفين الحكوميين، والبدء بفرض رسوم على عدد من الخدمات. تأتي هذه الإجراءات في ظل مطالبات بتشديد الرقابة على المشاريع الحكومية المهدرة، والدعوة إلى ترشيد الإنفاق الحكومي، والإيمان بأن الاستمرار في سياسة التقشف في المملكة العربية السعودية من دون محاصرة الفساد الذي يشتهت الموازنات الحكومية بلا رقابة كافية، سيعمق المشكلة، ولن يقلل منها.

من هنا تأتي هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات الآتية: ما ملامح الاقتصاد السعودي في الفترة الأخيرة التي تلت صعود الملك سلمان بن عبد العزيز لسدة الحكم؟ وما الإجراءات التي فُرضت لإصلاح الاقتصاد السعودي بشكل عام، والإجراءات المتبعة لتقنين محاصرة الفساد بالقطاعات الإدارية والاقتصادية المختلفة؟ ومن ثم طرح أسئلة عن أهم مؤسسة تكافح الفساد في السعودية؛ وهي هيئة مكافحة الفساد، وأي حدود رقابي وإداري لها؟ وأي إنجازات تحققت عن طريقها منذ نشأتها في عهد الملك عبد الله حتى الآن؟ وما الخطط التي وضعتها الهيئة للمساعدة في ضبط الخلل المرتبط بهدر المال العام، والمساعدة في تنمية الاقتصاد السعودي؟

ثانياً: ملامح الاقتصاد السعودي في عهد الملك سلمان

تعتمد المملكة العربية السعودية على النفط بصورة أساسية مصدراً رئيسياً للدخل القومي، وعليه يرتكز اقتصادها، ولما كان النفط يتأثر بمسارات نمو الاقتصادات المختلفة في العالم، بالخصوص الدول المتقدمة والناشئة، فإن الاقتصاد السعودي يتأثر بما يحدث في البيئة الاقتصادية الدولية؛ صعوداً وهبوطاً، حتى ولو بدأ الاقتصاد السعودي طوال الوقت قوياً بسبب التدفقات المالية الضخمة التي تدخل إلى الخزينة السعودية؛ لكونها تُعد من أكبر الدول التي تنتج النفط وتصدره.

في نهاية سبتمبر/أيلول من العام 2016 أعلنت المملكة العربية السعودية نجاحها في خفض العجز الكبير في ميزانيتها، الناجم عن هبوط أسعار النفط، إلى 297 مليار ريال،

أي ما يقدر بـ 79 مليار دولار، وذلك بعد أن وصل إلى 367 مليار ريال في عام 2015، وهو ما جعل المملكة تلجأ إلى اتخاذ إجراءات تقشفية أثرت سلباً في دخل المستهلكين، ودفعت الشركات الخاصة إلى العزوف عن الاستثمار، على الرغم من أن استثماراتها ضرورية لتنويع الاقتصاد السعودي وتقليص اعتماده على النفط في الأمد الطويل¹.

في خطة ميزانية العام الحالي ٢٠١٧، عكفت الحكومة السعودية على تخفيف عبء الدعم عن كاهلها، من منطلق حرصها على عدم تأثر قطاعات أخرى، مثل البتروكيماويات، رافضة رفع الدعم الكامل قبل حلول ٢٠١٩، كما تعتزم الحكومة تبني نظام للدعم النقدي المباشر للمواطنين الفقراء؛ بهدف تعويضهم عن تأثير إجراءات التقشف. هذه الإجراءات وصفت بأنها غير كافية لتقليل العجز في الموازنة، بل الأمر من وجهة نظر خبراء يتطلب مزيجاً من خفض الإنفاق، والضرائب الجديدة، وتقليص الهدر، وخطط الخصخصة، حتى تتمكن المملكة من التخلص من عجز الميزانية بحلول ٢٠٢٢.

وقد حددت ميزانية العام الجاري، أي عام ٢٠١٧، الأهداف الاقتصادية التي تريد السعودية تحقيقها، وشملت^٢:

أ. دعم الطاقة: حيث تخطط الحكومة لإلغاء دعم الطاقة تدريجياً، مع توفير دعم نقدي مباشر للمواطنين المستحقين؛ لمساعدتهم على التأقلم مع الأوضاع الجديدة.

ب. الدين: حيث ترمي السعودية على مدى السنوات الأربع المقبلة إلى تنويع إصداراتها من أدوات الدين على الصعيد المحلي والدولي، لتشمل الصكوك، وستسعى المملكة أيضاً لبيع أدوات مقومة بعملات مختلفة وفقاً لظروف العرض والطلب في السوق.

ج. الخصخصة: حيث سيحدد المركز الوطني للتخصيص في ٢٠١٧ إمكانية تنفيذ عمليات خصخصة في مختلف القطاعات، ومن ضمنها المرافق العامة والرياضة والصحة والتعليم والنقل وخدمات البلديات.

د. ضريبة المبيعات: ستستكمل الحكومة الترتيبات اللازمة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة التي ستبدأ عند ٥ بالمئة في ٢٠١٨، والشراكة بين القطاعين العام والخاص: حددت

١ أريبيان بزنس، السعودية تخفض عجز الميزانية وتبسط يدها في إنفاق ٢٠١٧، ٢٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦:

<https://goo.gl/6tt9ZY>

٢ المصدر السابق.

٣ أريبيان بزنس، ما هي أبرز السياسات الاقتصادية والأهداف الواردة في موازنة السعودية ٢٠١٧؟ ٢٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦:

<https://goo.gl/6g6quh>

١٧ هيئة حكومية ٨٥ مشروعاً محتملاً قد تكون مناسبة للتعاون بين القطاعين العام والخاص، (ميزانية متوازنة) تواصل الحكومة العمل باتجاه الوصول إلى ميزانية متوازنة بحلول ٢٠٢٠.

السعودية رؤية ٢٠٣٠

لا يمكن الحديث عن السمات العامة للاقتصاد السعودي والتنمية في المملكة من دون الحديث عن مشروع (السعودية رؤية ٢٠٣٠). فبعد تولي الملك سدة الحكم، عهد بعدة صلاحيات لابنه الأمير محمد بن سلمان، كان من بينها وزارة الدفاع، ولكن الدور الأكبر للأمير محمد بن سلمان، ولي العهد، كان حضوره البارز في صياغة السياسات الاستراتيجية للمملكة. وكان أبرز المشروعات التي أعلنها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان هو مشروع (السعودية رؤية ٢٠٣٠)، الذي - بشكل مبسط - يطرح تصوراً لمشروع تنموي ضخم يؤسس لاقتصاد مبني على موارد واستثمارات أخرى بجوار النفط.

في ٢٥ أبريل/نيسان ٢٠١٦، صدر قرار من مجلس الوزراء برئاسة الملك سلمان بن عبد العزيز بالموافقة على مشروع (المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠)، وما تضمنه من تصورات نحو تنمية شاملة للمملكة، ويتلخص شعار (رؤية ٢٠٣٠) في المملكة العربية السعودية في تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: وهي أن تكون السعودية العمق العربي والإسلامي، والقوة الاستثمارية الرائدة، ومحور ربط للقارات الثلاث: آسيا وإفريقيا وأوروبا^٥.

خُصّصت سبعة تريليونات ريال قيمةً للصندوق السيادي المعروف برؤية السعودية ٢٠٣٠، أي أكثر من ١,٦ تريليون يورو، ويرمي إلى أن يكون أكبر صندوق استثماري في العالم لإعادة هيكلة الاقتصاد السعودي حتى عام ٢٠٣٠، وذلك في بلد ظل يعتمد على مدى عقود على النفط، الذي جلب للبلاد ثروة ضخمة^٦.

مشروع الأمير محمد بن سلمان ولي العهد يرمي بالضرورة إلى خصخصة قطاعات بكاملها، وزيادة الإيرادات غير النفطية، وخفض الدعم الحكومي، واستمالة المستثمرين في

٤ مجلس الوزراء يوافق على رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، موقع (السعودية رؤية ٢٠٣٠)، ٢٥ أبريل/نيسان ٢٠١٦:

<http://vision2030.gov.sa/ar/node/161>

٥ موقع مشروع رؤية ٢٠٣٠ على شبكة الإنترنت:

<http://vision2030.gov.sa/ar/foreword>

٦ رؤية السعودية ٢٠٣٠: تطلعات كبرى وتحديات أكبر، دويتش فيلة، ٢ أغسطس/آب ٢٠٠٨:

<https://goo.gl/VE6iz1>

الداخل والخارج، وترشيد الخدمات الحكومية، وطرح أسهم شركة النفط الوطنية (أرامكو السعودية) للاكتتاب العام، ومن شأن المقترح الخاص بنقل أسهم عائدة لشركة (أرامكو) إلى صندوق الاستثمارات العامة أن يجعل منه صندوق الثروة السيادية الأكبر في العالم، فضلاً عن مئات المبادرات الأخرى، وتعزيز الصناعات الأقل متانة، لا سيما تلك التي توظف مواطنين سعوديين؛ وذلك من خلال الاستثمارات المباشرة والخارجية. وسيقود صندوق الثروة السيادية في البلاد، المعروف بصندوق الاستثمارات العامة هذه التنمية الكبيرة المتوقعة⁷.

وقد نقل عن الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد، أن هذه العوامل الثلاثة هي «مرتكزات الرؤية التي نستشرف آفاقها، ونرسم ملامحها معاً»، كما «نتطلع إلى مستقبل أكثر إشراقاً يمكن صناعته بثروات المملكة البشرية والطبيعية والمكتسبة التي أنعم الله بها عليها». المملكة لديها قدراتٌ سوف تقوم من خلالها بمضاعفة دورها وزيادة إسهامها في صناعة هذا المستقبل، من خلال تحويل أرامكو من شركة لإنتاج النفط إلى عملاق صناعي يعمل في أنحاء العالم، وتحويل صندوق الاستثمارات العامة إلى أكبر صندوق سيادي في العالم، وتحفيز كبريات الشركات السعودية لتكون عابرة للحدود، ولاعباً أساسياً في أسواق العالم، وتشجيع الشركات الواعدة لتكبر وتصبح عملاقة، والحرص على تسليح الجيش ليكون قوياً، وفي نفس الوقت تقوم المملكة بصنع نصف احتياجاته العسكرية على الأقل محلياً، لتستثمر الثروة في الداخل، وذلك من أجل إيجاد المزيد من الفرص الوظيفية والاقتصادية، وتخفيف الإجراءات البيروقراطية الطويلة، وتوسيع دائرة الخدمات الإلكترونية، واعتماد الشفافية والمحاسبة الفورية، حيث أنشئ مركز يقيس أداء الجهات الحكومية ويساعد في مساءلتها عن أي تقصير. والمرتكزات الثلاثة لهذه الرؤية تتمثل في: العمق العربي والإسلامي، والقوة الاستثمارية، وأهمية الموقع الجغرافي الاستراتيجي؛ وهو ما سيفتح مجالاً أرحب للقطاع الخاص ليكون شريكاً؛ بتسهيل أعماله، وتشجيعه لينمو ويكون واحداً من أكبر اقتصادات العالم، ويصبح محركاً لتوظيف المواطنين، ومصدراً لتحقيق الازدهار للوطن والرفاه للجميع. هذا الوعد يقوم على التعاون والشراكة في تحمل المسؤولية⁸.

الخطة الاقتصادية الجديدة، أو ما سمي بـ(رؤية المملكة ٢٠٣٠ للتنمية البشرية)، تبدو لبعض المعلقين والمحللين الاقتصاديين استراتيجياً جريئة وطموحة، ويشبه بعضهم الأمر حال نجاح هذا التصور بما جرى لدولة الإمارات، جارة المملكة وحليفها الأساسية، حيث اعتمدت على موارد ومسارات أخرى لبناء اقتصادي بجوار النفط، وهو ما جعل اقتصادها الأكبر بالمنطقة.

قبيل هبوط أسعار النفط في ٢٠١٤ كان الاقتصاديون يرون أن السياسة المالية والهيكل الاقتصادي للمملكة لا يتمتعان بالاستدامة، لكن هبوط إيرادات النفط جعل من الإصلاحات

٧ تقرير عن مشروع ٢٠٣٠ بمركز كارنيجي للسلام الدولي:

<https://goo.gl/q9QXTx>

٨ المصدر السابق.

ضرورة ملحة. وبعد طول انتظار أعلنت أخيراً السعودية خطتها التي يروج لها في البلاد على أنها صمام الأمان. ويقول تركي فدعق، رئيس الأبحاث والمشورة المالية في شركة البلاد المالية، إنه بحلول العام ٢٠٢٠ يفترض أن يبدأ تحقيق الأهداف المرسومة للخطة، وفي سنة ٢٠٣٠ يفترض الوصول إلى نتائجها^٩.

بالإضافة إلى ذلك فإن من أهم الأهداف المعلنة للرؤية السعودية ٢٠٣٠ العمل على تعزيز مكافحة الفساد، وقد أشار الأمير محمد بن سلمان نفسه إلى أن الفساد موجود في كل المؤسسات بالجهاز الإداري للدولة السعودية بنسب متفاوتة، و«يهمنا أن تكون السعودية في مقدمة الدول المكافحة للفساد»^{١٠}.

المشكلة الأكثر صعوبة في مواجهة منظومة الفساد أيضاً تتمثل في البطء في اتخاذ القرارات، والبيروقراطية الشديدة؛ لأن هناك أجهزة مختلفة صلاحياتها متقاربة وتحديداً في الشؤون الاقتصادية، لكن الإصلاح الذي حدث في مارس/آذار ٢٠١٥ أعاد هيكلية المسؤوليات والصلاحيات للعديد من الأجهزة، وأنشئ جهاز تنفيذي مصغر أصبحت له الصلاحيات التي كانت متوزعة بين أجهزة متعددة.

وبينما يرى بعض الخبراء في هذه الخطة سبيلاً قد يخرج السعودية من مأزقها الاقتصادي الحالي، يرى آخرون أن أهداف هذه الخطة غير عقلانية، وأن المملكة لم توفر أرضية مناسبة لإصلاحات بهذا الحجم، وتحديداً فيما يتعلق بالإصلاح السياسي والإداري.

محللون سياسيون واقتصاديون انتقدوا الأرضية الواسعة التي تنطلق منها خطة (رؤية ٢٠٣٠)، معتبرين أن الإدارة التي طرحت المشروع تبالغ في إمكانية تطبيق هذه الأهداف، ومتسائلين كيف يمكن للسعودية أن تستغني بحلول عام ٢٠٢٠ عن النفط إذا كانت ٩٠ في المئة من مداخل البلاد حالياً تأتي منه؟ الانتقاد بني على تصور مفاده أن إصلاحات بهذا الحجم والطموح تتطلب أولاً هيكلية إدارية متطورة ومتكاملة، ومعالجة مشكلة الفساد التي تتسبب في إهدار جزء كبير من مداخل الدولة، لكن هذا بدوره صعب التحقيق في السعودية في ظل غياب برلمان منتخب يمارس المحاسبة والرقابة على السلطة التنفيذية، وتفعيل لدور أكبر للتمثيل الشعبي وحضوره بأدوات مختلفة.

محللون آخرون رأوا أن الدوافع الحقيقية وراء إطلاق هذه الخطة مختلفة، فالإلى جانب العجز المالي الكبير بعد المداخل الهائلة التي كانت تحققها السعودية من النفط في الماضي بفضل وفرة الإنتاج وارتفاع أسعار النفط، تغيرت الأمور اليوم؛ فالمملكة السعودية

٩ (رؤية السعودية ٢٠٣٠)، مصدر سابق.

١٠ جريدة الوطن المصرية، مكافحة الفساد ومصانع السلاح أبرز نقاط (الرؤية

السعودية ٢٠٣٠)، ٢٥ أبريل/نيسان ٢٠١٦:

تحتاج إلى الإنفاق الواسع على الحروب التي تخوضها، والتي تتطلب نفقات عالية، وهذا ما يجعلها في نفس الوقت تدخل في تحالفات إسلامية وعربية، هذه التحالفات السياسية والاقتصادية في ذاتها تتطلب بالضرورة (إنفاقاً) واسعاً لكسب ولاء هذه الدول للمملكة.

إجمالاً، ليست الإصلاحات الاقتصادية التي تنفذها السعودية حالياً وليدة المرحلة الحالية، فقد شهدت العديد من الإصلاحات الملحوظة قبل أعوام، فمنذ الشهور الأولى التي تلت (الربيع العربي) بدأت الحكومة بإجراء سلسلة من الإصلاحات في سوق العمل، تهدف إلى حل مشكلة البطالة المستمرة والكبيرة، التي عجلت أساساً في الإطاحة بالرئيس مبارك والرئيس التونسي السابق بن علي. وقد اضطرت الشركات الدولية العاملة في السعودية إلى تعديل استراتيجياتها للامتثال للقوانين الجديدة، مؤكدة بذلك أن الحكومة تتخذ إصلاحاتها الاقتصادية على محمل الجد^{١١}.

تبنى المملكة لـ (رؤية السعودية ٢٠٣٠) سوف يوفر لها العديد من فرص النجاح في سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تتبناها، وهو ما يعد أولى الخطوات التي يمكن أن تتخذها الحكومة السعودية لضمان قيام علاقة مثمرة مع حلفائها على المدى الطويل، وتحقيق الإصلاح على المستوى الداخلي، والذي يمكن أن يساعدها على أن تصبح شريكاً منتجاً وفعالاً في منطقة الشرق الأوسط^{١٢}.

ثالثاً: ظروف نشأة هيئة مكافحة الفساد ونظام عملها

من أبرز الخطوات الإصلاحية خلال السنوات العشر الأخيرة التي اتخذتها المملكة لبناء منظومة تساعد على تحقيق مسار تنمية شاملة هو إنشاء (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد)، حيث أصدر الملك عبد الله بن عبد العزيز قراراً ملكياً رقم (أ/65) لعام 2011، بتدشين هيئة لمكافحة الفساد عموماً، والفساد المالي والإداري على وجه الخصوص تحت اسم (نزاهة).

ليست هيئة مكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية الأولى من نوعها، حيث يوجد بالمملكة هيئات رقابية أخرى؛ مثل هيئة الرقابة والتحقيق، وديوان المراقبة العامة، ولكنها تتميز عن هذه المؤسسات بأنها جهة اعتبارية ذات ولاية واستقلال تام مالياً وإدارياً، وترتبط ارتباطاً مباشراً بالملك، كما أنها تمارس مهامها الرقابية على كل الجهات العامة والمؤسسات التي تمتلك فيها الدولة نسبة لا تقل عن 25% من رأس مالها. وكما جاء بالمرسوم الملكي عيّن محمد بن عبد الله الشريف رئيساً للهيئة بمرتبة وزير، وأمر الملك رئيس ديوان مجلس الوزراء ورئيس الديوان الملكي بتزويد الهيئة بكل الأوامر ذات الصلة بمهامها، وكلف جميع

١١ ناثن فيلد، إمكانات الإصلاحات الاقتصادية السعودية، معهد واشنطن، (بدون تاريخ):

<https://goo.gl/nKhVn6>

١٢ ناثن فيلد، المصدر السابق.

الوزارات والمؤسسات والمصالح الحكومية بتقديم كشف بجميع المشروعات المعتمدة لديها وعقودها، ومدة تنفيذها وصيانتها وتشغيلها¹³. وحددت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد استراتيجيتها الأساسية المتبعة لتحقيق هذه الأهداف على موقعها الرسمي في الإنترنت، التي تتلخص في¹⁴: "حماية النزاهة، وتعزيز مبدأ الشفافية، ومكافحة الفساد المالي والإداري بكافة صورته وأشكاله ومظاهره".

ولتحقيق هذه الأهداف تقوم الهيئة بعدد من الخطوات، وهي¹⁵:

- متابعة تنفيذ الأوامر والتعليمات المتعلقة بالشأن العام، ومصالح المواطنين، بما يضمن الالتزام بها.

- التحري عن أوجه الفساد المالي والإداري في عقود الأشغال العامة، وعقود التشغيل والصيانة، وغيرها من العقود المتعلقة بالشأن العام، ومصالح المواطنين في الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة، واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة في شأن أي عقد يتبين أنه ينطوي على فساد، أو أنه أبرم أو يجري تنفيذه بالمخالفة لأحكام الأنظمة واللوائح النافذة.

- إحالة المخالفات والتجاوزات المتعلقة بالفساد المالي والإداري عند اكتشافها إلى الجهات الرقابية، أو جهات التحقيق، بحسب الأحوال، مع إبلاغ رئيس الهيئة- التي يتبعها الموظف المخالف- بذلك، وللهيئة الحق في الاطلاع على مجريات التحقيق، ومتابعة سير الإجراءات في هذا الشأن، ولها أن تطلب من الجهات المعنية اتخاذ التدابير الاحترازية أو التحفظية- وفقاً لما يقضي به النظام- في شأن من توافرت أدلة أو قرائن على ارتكابه أفعالاً تدخل في مفهوم الفساد. وفي جميع الأحوال إذا رأت الهيئة أن تلك المخالفات والتجاوزات تمثل بعداً مؤسسياً لأي من الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة، فعليها رفع الأمر إلى الملك لاتخاذ ما يراه.

- العمل على تحقيق الأهداف الواردة في الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومتابعة تنفيذها مع الجهات المعنية، ورصد نتائجها وتقييمها ومراجعتها، ووضع برامج عملها وآليات تطبيقها.

- تشجيع جهود القطاعين العام والخاص على تبني خطط وبرامج لحماية النزاهة، ومكافحة الفساد، ومتابعة تنفيذها، وتقييم نتائجها.

١٣ موسى بن سمير بن رجاء الله الحيسوني الحربي، الدور الاحتسابي للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (رسالة ماجستير)، كلية الدعوة وأصول الدين، السعودية، ٢٠١٥.

١٤ راجع موقع نزاهة على شبكة الإنترنت:

- متابعة استرداد الأموال والعائدات الناتجة من جرائم الفساد مع الجهات المختصة.
- مراجعة أساليب العمل وإجراءاته في الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة؛ بهدف تحديد نقاط الضعف التي يمكن أن تؤدي إلى الفساد، والعمل على معالجتها بما يضمن تحقيق أهداف الهيئة وتنفيذ اختصاصاتها.
- اقتراح الأنظمة والسياسات اللازمة لمنع الفساد ومكافحته، وإجراء مراجعة دورية للأنظمة واللوائح ذات الصلة، لمعرفة مدى كفايتها والعمل على تطويرها، والرفع عنها بحسب الإجراءات النظامية.
- إعداد الضوابط اللازمة للإدلاء بإقرارات الذمة المالية، وأداء القسم الوظيفي، لبعض فئات العاملين في الدولة، ورفعها للملك للنظر في اعتمادها.
- متابعة مدى قيام الأجهزة المشمولة باختصاصات الهيئة بما يجب عليها إزاء تطبيق الأنظمة المجرمة للفساد المالي والإداري، والعمل على تعزيز مبدأ المساءلة لكل شخص مهما كان موقعه.
- متابعة تنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد التي تكون المملكة طرفاً فيها.
- توفير قنوات اتصال مباشرة مع الجمهور لتلقي بلاغاتهم المتعلقة بتصرفات منطوية على فساد، والتحقق من صحتها، واتخاذ ما يلزم في شأنها.
- العمل مع الجهات المعنية ومؤسسات المجتمع المدني على تنمية الشعور بالمواطنة، ورفع الوعي بأهمية حماية المال العام والمرافق والممتلكات العامة، بما يحقق حسن إدارتها والمحافظة عليها.
- تلقي التقارير والإحصاءات الدورية من الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة- وفق ما تطلبه الهيئة- ودراستها، وإعداد البيانات التحليلية في شأنها، واتخاذ ما يلزم حيالها.
- دعم إجراءات البحوث والدراسات المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وحث الجهات المعنية ومراكز البحوث المتخصصة ومؤسسات المجتمع المدني على الإسهام في ذلك.
- إجراء الدراسات والقياسات المتعلقة بتأثير الفساد على التماسك الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، وتحليلها، ووضع الوسائل اللازمة لمعالجة ذلك.
- جمع المعلومات والبيانات والإحصاءات المتعلقة بالفساد، وتحليلها، وبناء قواعد بيانات وأنظمة معلومات خاصة بها.

- نشر الوعي بمفهوم الفساد، وبيان أخطاره وآثاره، وبأهمية حماية النزاهة وتعزيز الرقابة الذاتية وثقافة عدم التسامح مع الفساد، وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام على التعاون والإسهام في هذا الشأن.

- تمثيل المملكة في المؤتمرات والمحافل الدولية المتعلقة بالشفافية وحماية النزاهة ومكافحة الفساد، والتعاون مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية العاملة في هذا المجال.

- تنظيم المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية حول الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد.

رابعاً: تقييم عمل هيئة مكافحة الفساد

أ. الممارسات المتبعة في منظومة عمل الهيئة

تلقت الهيئة منذ بداية عملها في عام 2011 حتى 2014 ما يقرب من 22035 بلاغاً من قبل المواطنين والمؤسسات والقطاعات العامة والخاصة، وتتمثل الآلية المتبعة لتحقيق أهداف الهيئة في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، في تلقي البلاغات من خلال القنوات المخصصة لها؛ وهي البريد العادي، والبرقية، والفاكس، والحضور الشخصي، والموقع الإلكتروني للهيئة. وخصّص رقم موحد مباشر لتلقي استفسارات الجمهور عن آلية وطريقة تقديم البلاغات، ثم تتأكد إدارة البلاغات التابعة للهيئة من تسجيل بيانات كاملة عن البلاغات، ورقم البلاغ، وتاريخه ووقته، واسم المبلغ وعنوانه، ورقم الاتصال به، وفحوى البلاغ، وأطراف القضية إذا كانت معلومة، وهل تقع في اختصاص الهيئة أم لا، وتصنيف البلاغات المتلقاة وترتيبها، وتحويلها إلى إدارة التحريات وفقاً للإجراءات المعتمدة، وكذلك إعداد تقرير يومي عن البلاغات التي تتلقاها، ورفعها إلى المدير العام، وبناء قاعدة بيانات متكاملة عن البلاغات التي تتلقاها الإدارة والإجراءات المتخذة بشأنها، وتحديثها.

تحال البلاغات من قبل الإدارة، بعد دراستها، والتأكد من وقوعها ضمن اختصاص الهيئة، والاتصال بالمبلغين لاستيضاح أي معلومة، أو طلب وثائق حول صحة البلاغ، وإجراء التحريات اللازمة حول البلاغ، ومن ثم توجيهه إلى الجهات **الرقابية** المعنية، أو حفظها وفقاً للتوجيهات، وكذلك تتابع الهيئة قضايا المخالفات والتجاوزات المحالة من الهيئة إلى الجهات **الرقابية**، وتدرس الإجراءات المتخذة من الجهات **الرقابية** وجهات التحقيق في القضايا المحالة إليها وتقييمها، ومخاطبة الجهات المعنية لاتخاذ ما يلزم بشأنها، وكذلك حضور جلسات التحقيق في قضايا المخالفات والتجاوزات المحالة لجهات الاختصاص في الحالات التي ترى الهيئة ضرورة حضورها، ومتابعة تنفيذ الأحكام في القضايا التي أحيلت من الهيئة للجهات **الرقابية** وجهات التحقيق، والتي ثبت فيها إدانة المتهم، ومتابعة استرداد الأموال والعائدات الناتجة من جرائم الفساد مع الجهات المختصة. وتقوم إدارات داخل الهيئة أيضاً بإعداد تقرير عن نتائج متابعة التجاوزات والمخالفات التي أحيلت من قبل الهيئة، ومدى تعاون

- الجهات الرقابية المحالة إليها مع الهيئة، وترفعه إلى المدير العام^{١٦}.
- وعلى صعيد المؤسسات تتمثل الاستراتيجية المتبعة لمكافحة الفساد وتعزيز مبدأ الشفافية في:
- اقتراح الإجراءات والآليات لمتابعة الأنظمة والمخالفات، ورفعها إلى مساعد نائب الرئيس، والإشراف على تطبيقها بعد اعتمادها.
 - متابعة مدى قيام الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة بما يجب عليها من تطبيق الأنظمة المجرمة للفساد المالي والإداري.
 - الإشراف على إجراءات إحالة المخالفات والتجاوزات المتعلقة بالفساد المالي والإداري إلى الجهات الرقابية وجهات التحقيق.
 - متابعة تنفيذ ما نصت عليه الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وتنظيم الهيئة بشأن ما يتعلق بمتابعة تطبيق الأنظمة ومعالجة المخالفات والحويلة دون تكرارها.
 - إعداد تقارير دورية لمساعد نائب الرئيس عن نتائج متابعة تنفيذ الأنظمة المجرمة للفساد، وقضايا المخالفات والتجاوزات، ورفعها إلى مساعد نائب الرئيس وتنفيذ توجيهاته حيالها.
 - متابعة تنفيذ الأنظمة المجرمة للفساد، والتأكد من تطبيقها، والعمل على تطويرها وتحديثها، ومتابعة تطبيق الأحكام بشأن المخالفات.
 - الاستفسار من الجهات التي لم تطبق الأنظمة، ومتابعة أسباب عدم التطبيق.
 - تحليل أسباب عدم تطبيق بعض الجهات المشمولة في نطاق عمل الهيئة الأنظمة الصادرة المتعلقة بجرائم الفساد.
 - إعداد تقارير دورية للمدير العام عن حالات عدم التطبيق الأنظمة المجرمة للفساد والتوصيات بالإجراءات اللازمة بشأنها.
 - تلقي التوجيهات على التقارير المرفوعة وتنفيذها.

١٦ موسى بن سمير بن رجاء الله الحيسوني الحريمي، الدور الاحتسابي للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، مصدر سابق.

- إعداد التقارير الدورية والسنوية عن نشاطات وإنجازات الإدارة، ومقترحات تطوير أدائها، ورفعها إلى المدير العام.

- متابعة تطبيق الأنظمة المجرمة للفساد للتأكد من العمل بها، ودراسة ما يرد بها من ملاحظات، وما يظهر من عقبات أثناء التنفيذ¹⁷.

ب. إنجازات هيئة مكافحة الفساد

بعد مرور خمس سنوات على تأسيسها أصدرت الهيئة تقريراً حول ما أنجز خلال هذه المدة، وأبرزت تقدم السعودية في مراكز الدولة المحاربة للفساد 5 مراكز، متقدمة على دول عربية أخرى¹⁸، حيث ركز التقرير على الأنشطة والندوات والمحاضرات التي قدمتها الهيئة، سواء داخل المملكة أو خارجها، لمحاربة الفساد وتعزيز مبدأ النزاهة والشفافية، كذلك أسهمت الهيئة من خلال برامجها المختلفة في توفير أساليب عمل واضحة لتقديم الخدمات للمراجعين داخل المؤسسات، وآليات الحصول على الخدمات المقدمة، وتوثيق الحصول عليها، والتوعية بالخدمات الآلية وغير الآلية التي تقدمها الحكومة، وإجراءات الحصول عليها.

كذلك درست الهيئة عدداً من الموضوعات التي تتعلق بتطوير الأنظمة والخدمات، ومنها قواعد حماية النزاهة ومكافحة المبلغين، وقواعد إقرار الذمة المالية، والقسم الوظيفي لبعض فئات العاملين في الدولة، ونظام مكافحة الرشوة، ونظام حماية المال العام، والرقابة على السلع التموينية، وتوزيع الأراضي البور، ونشر التوعية بمفهوم مكافحة الفساد، وتنمية الشعور بالمواطنة، وأهمية حماية المال العام، والمرافق والممتلكات العامة.

نفذت الهيئة مجموعة من الفاعليات والورش والمحاضرات؛ كان أبرزها:

1. عقد 13 ورشة بعنوان: (النزاهة هدفنا جميعاً)، بجامعة المملكة المختلفة.

2. وزعت الهيئة أكثر من أربعة ملايين ونصف مليون كتيب مطبوع من إصدارات الهيئة تحت عنوان (رسالتنا إليك) و(خطورة الفساد المالي والإداري) و(الفساد وآثاره) و(الواسطة)¹⁹.

3. صدر عن الهيئة مجموعة من الأبحاث ترمي إلى قياس مستوى الفساد في المملكة، منها دراسة مع معهد الملك عبد الله بن سعود حول (الفساد المالي والإداري: درجته وأسبابه

١٧ موسى بن سمير بن رجاء الله الحيسوني الحربي، الدور الاحتسابي للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، مصدر سابق.

١٨ موقع نزاهة، مصدر سابق.

١٩ المصدر السابق.

وآثاره وسبل علاجه ومكافحته).

4. انتهت الهيئة من التعامل مع 22035 بلاغاً منذ تأسيسها، وقسمت إلى جزأين؛ بلاغات مشمولة باختصاص الهيئة، وأخرى غير مشمولة باختصاص الهيئة، وبينما كانت نسبة الفساد المالي والإداري 34 بالمئة، بلغت نسبة البلاغات المتعلقة بتدني مستوى الخدمات والمشاريع 58 بالمئة، وجاءت نسبة البلاغات الخاصة بقصور في إجراء الأنظمة وإجراءات العمل 8 بالمئة²⁰.

5. وشاركت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بجناح خاص في معرض الرياض الدولي للكتاب 2017، الذي نظمته وزارة الثقافة والإعلام بين 8 - 18 مارس/آذار، وذلك للتواصل مع الأجهزة الحكومية والخاصة، ومؤسسات المجتمع المدني، والمواطنين والمقيمين بوصفهم شركاء الهيئة في حماية النزاهة، وإشاعة مبدأ الشفافية، ومكافحة الفساد. وأتاح الجناح للزوار إمكانية تقييم مستوى النزاهة والشفافية في الأجهزة الحكومية الخدمية في المملكة، ومدى الرضا عن الخدمات المقدمة للمستفيدين من خلال خدمة (قيّم) بواسطة تطبيق نزاهة على الأجهزة الذكية، الموفرة داخل الجناح، بالإضافة إلى ما يحتويه من مطبوعات توعوية وتعريفية بخدمات الهيئة، ومنها آلية تقديم البلاغات، وتطبيقها على الأجهزة الذكية.

جاءت المشاركة في إطار تنفيذ ما ورد في الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد بالمملكة العربية السعودية، من الإسهام في الجهود التوعوية المبذولة في سبيل حماية النزاهة ومحاربة الفساد، وتنمية الشعور بالمواطنة، وبأهمية حماية المال العام، والمرافق، والممتلكات العامة²¹.

على المستوى الدولي وقعت السعودية على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد، واهتمت بمتابعة تنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاقيات، حيث شاركت في دراسة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ضمن اللجنة الوزارية في عام 2011، بالإضافة إلى المصادقة على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وانضمت لإنشاء الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في فيينا، وشاركت أيضاً في المحافل والمؤتمرات الدولية، والتي وصل عددها إلى 29 مؤتمراً للاستفادة من تجارب الدول الأخرى في رفع كفاءة أدائها وتطوير أعمالها، ومنها المؤتمر الدولي الخامس عشر لمكافحة الفساد في البرازيل، ومنتدى سيادة القانون بالولايات المتحدة الأمريكية، والاجتماع الدولي الثاني للمفتشين عن الفساد، ومؤتمر الامتثال لمكافحة الفساد والرشوة بإنجلترا. وجاءت المملكة العربية

٢٠ موسى بن سمير بن رجاء الله الحيسوني الحربي، مصدر سابق.

٢١ (نزاهة) تشارك في معرض الرياض الدولي للكتاب ٢٠١٧، (نزاهة) موقع الهيئة

على شبكة الإنترنت:

السعودية في المركز رقم 55 من بين 175 دولة في التقرير الدولي لمؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية بين 2011 - 2014 متقدمة بذلك ثمانية مراكز²².

كان من الأهمية استغلال المؤسسات الدينية وتأثير الخطاب الديني في مجتمع متدين ومحافظ مثل المجتمع السعودي، لذلك كان من ضمن أنشطة الهيئة لقاء محمد بن عبد الله الشريف، رئيس الهيئة، بوزير الشؤون الإسلامية والأوقاف، حيث وجه الشريف بضرورة تبليغ خطباء المساجد الحديث عن الفساد دورياً، وتكثيف الأنشطة الدعوية التي تحت على التمسك بالقيم الأخلاقية، وتعزيز الشفافية والنزاهة والبعد عن الفساد، وحثهم على إبلاغ الهيئة بأي حالات فساد مالي أو إداري من خلال وسائل الاتصال المختلفة المعلنة في وسائل الإعلام²³.

وعقدت الهيئة ورشة عمل بعنوان (النزاهة.. هدفنا جميعاً) في عدد من جامعات المملكة، ومنها جامعة طيبة بالمدينة المنورة، لتوعية الطلاب بعمل الهيئة، والدور الذي تمارسه، وانعكاساته الإيجابية على المجتمع.

وعلى الصعيد الدولي شاركت السعودية، ممثلة بوفد من (رئيس الهيئة وممثلين عن وزارة الداخلية والعدل وهيئة التحقيق والادعاء، ووزارة التعليم العالي، ووزارة التربية والتعليم، ومؤسسة النقد العربي السعودي)، في الاجتماع السابع للرابطة الدولية لمكافحة الفساد، ومؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الذي عقد في بنما، وتتمثل أهمية هذه المؤتمرات في تعزيز التعاون الدولي، وتقييم التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد، وتعزيز النزاهة والشفافية وسبل تطويرها²⁴.

وعقدت الهيئة منتدى تحت عنوان (أفضل الممارسات لحماية النزاهة ومكافحة الفساد في القطاع الخاص)، بالتعاون مع مؤسسة (بيرل) للمساءلة والشفافية، في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2013، بحضور عدد من المديرين التنفيذيين للشركات العالمية العاملة بالمملكة، وعدد من المديرين التنفيذيين للشركات الكبرى المحلية، لحثهم على توفير بيئة خالية من الفساد تستطيع فيها الشركات العمل بالمملكة بسهولة ويسر، وكذلك الاتفاق على إبلاغ الهيئة عن يعرقلون أعمالهم من الموظفين الحكوميين بغية الحصول على منافع شخصية، وكذلك الإبلاغ عن أي مشروع حكومي جرت ترسيته بطريقة مخالفة لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية، أو جرى الانحراف به عن الطريقة النظامية، ومطالبتهم بوضع برامج لمكافحة الفساد وحماية النزاهة، وتقديم نسخة منها إلى الهيئة حتى يتسنى لها متابعة

٢٢ المصدر السابق.

٢٣ موسى بن سمير بن رجاء الله الحيسوني الحربي، مصدر سابق.

٢٤ موقع (نزاهة) على شبكة الإنترنت:

تنفيذها وتقويم نتائجها²⁵.

بالإضافة إلى تنظيم سلسلة محاضرات حول مكافحة الفساد في القطاع الخاص بالمدينة المنورة وبيدة وعينزة، بالتعاون مع الغرفة التجارية الصناعية في كل محافظة على حدة، للتوعية بمكافحة الفساد للحد من آثارها السلبية على النشاط الاقتصادي وتحقيق الرفاهية المواطنين²⁶.

وأنشأت الهيئة قاعدة بيانات حول البلاغات المقدمة من قبل المواطنين والقطاعات العامة والخاصة، لتسهيل عملية البحوث التي تجريها الهيئة بالتعاون مع الجامعات والمعاهد السعودية²⁷.

ج. نزاهة واتفاقية مع الأمم المتحدة

في العام 2013م وقَّعت المملكة العربية السعودية على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ومن ثم أصبحت عضواً في الاتفاقية مع أكثر من 19 دولة عربية، وتوفر الاتفاقية عناصر رئيسية تشكّل خريطة طريق للعمل ضدّ الفساد؛ فهي تحتوي على تدابير للوقاية من الفساد في القطاعين العام والخاص، وتركز على أهمية إشراك المجتمع في هذا الشأن. وتدعو أيضاً إلى تجريم أشكال متعددة من الممارسات الفاسدة، وإلى تعزيز القدرات الوطنية في مجالي التحقيق والادعاء. وفي عام 2009 اتفقت الدول الأطراف على إنشاء آلية لمراجعة تنفيذ الاتفاقية ودعم تنفيذها بشكل منهجي، وقد صرّح الأمين العام للأمم المتحدة في تلك المناسبة حينها أنه: "من الآن فصاعداً سوف يُحكم على الدول بما تتخذ من إجراءات لمكافحة الفساد، وليس بمجرد الوعود التي تقطعها على نفسها"²⁸.

وفي ندوة أقيمت بالرياض بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد، في ديسمبر/كانون الأول 2014 صرّح فراس فالح غرايبة، نائب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المملكة العربية السعودية، أن المملكة، وخلال السنوات التي أعقبت توقيعها لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، قد اتخذت سلسلة من الخطوات لتعزيز الشفافية والمساءلة، وقد

٢٥ أسهمان الغامدي، منتدى يناقش مبادرات مكافحة الفساد في القطاع الخاص ودور مجتمع الأعمال، جريدة الرياض، ١٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣:

<http://www.alriyadh.com/883657>

٢٦

٢٧ المصدر السابق.

٢٨ من البيان الرسمي لكلمة نائب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المملكة العربية السعودية بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد ٢٠١٤، في ندوة دور المؤسسات الإعلامية والثقافية في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد:

<https://goo.gl/CYtBN1>

تسارعت وتيرة هذه الخطوات في الفترة الأخيرة، وهذه الخطوات انعكست إيجاباً على مركز السعودية في مؤشر مدركات الفساد لهذا العام، الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، فقد تقدّمت بثلاث نقاط (من 46 نقطة في 2013 إلى 49 نقطة في 2014)، وهي من الدول العربية التي أحرزت أكبر تقدّم هذا العام، كما تقدمت ثمانية مراكز دولية حيث احتلت المركز 55 عالمياً والثالث عربياً من بين 175 دولة حول العالم²⁹.

وفي إطار الجهود التي تبذلها المملكة لتعزيز التزامها باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتزامها بالتعاون في كل ما يمكن أن يؤدي إلى ترسيخ الشفافية في مؤسساتها المختلفة، أكد رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)، الدكتور خالد بن عبد المحسن المحيسن، أن (نزاهة) بذلت الجهود المطلوبة في إطار تعاونها مع الجهات الحكومية المعنية بتقييم المملكة في مؤشر مدركات الفساد (CPI)، وذلك من خلال إقامتها (3) ورش عمل تختص بتفاعل الجهات مع آلية تقييم المؤشر، وذلك خلال العام المنصرم 2016م، حيث استهدفت تلك الورش الثلاث أكثر من (26) جهة حكومية، وجرى من خلال تلك الورش الثلاث تعريف تلك الجهات بأهداف المؤشر، ونوع الآليات التي يستخدمها في تقييمه مستوى انتشار الفساد في المملكة³⁰.

د. عقبات تقابل عمل هيئة مكافحة الفساد

على الرغم من الجهد المبذول من قبل الهيئة فيما يخص الأنشطة والفعاليات، وتقدمها ثمانية مراكز في مؤشر مدركات الفساد، فإن محللين يرون أن النتائج التي حققتها لا تتوافق وحجم الجهود المبذولة، ففي دراسة أعدها أحد الباحثين اعترف العاملون بالهيئة أنفسهم بأن هناك معوقات تمنعها من إتمام عملها على أكمل وجه. وحسب الدراسة جاءت المعوقات كالآتي: "ضعف تعاون بعض الوزارات والمصالح الحكومية، والحاجة إلى مزيد من التعليمات والأوامر الداعمة والمساندة لعمل الهيئة الوطنية، وضعف مبدأ المسألة، وتداخل الاختصاص بين الجهات الرقابية، وضعف آليات المهام للجهات المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية، وضعف تأهيل الموظفين، خاصة في المراتب الدنيا، وتأخير تحديث وتفعيل آليات دور الرقابة، وقلة توافر البيانات والمعلومات الكافية لحجم الفساد، وضعف الرقابة على الجوانب الإدارية والمالية، وضعف دور الإعلام الفاعل، وضعف الجوانب التوعوية الخاصة بمواجهة الفساد، وضعف الإدراك بحيثيات ومآلات

٢٩ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشارك في اليوم الدولي لمكافحة الفساد، موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المملكة العربية السعودية، ٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤:

<https://goo.gl/ANAEi4>

٣٠ رئيس (نزاهة): ترتيب المملكة في مؤشر مدركات الفساد لا يعكس الوضع الطبيعي، جريدة الرياض، ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١٧:

<https://goo.gl/DU85ft>

اتخاذ القرارات، ومحدودية الإمكانيات البشرية في تنفيذ الاستراتيجية، ومحدودية بناء شراكة فاعلة بين الهيئة وشركائها فيما يتعلق بالجوانب التوعوية والإعلامية، وتعود بعد الموظفين على تعطيل الأعمال، ومقاومة التغيير من قبل الموظفين، والبعد المكاني والزمني لنطاق الهيئة الوطنية، ومحدودية الإمكانيات المالية لتنفيذ الاستراتيجية^{٣١}.

وأجمع محللون مختصون في الشأن الاقتصادي على أن أكثر هذه المعوقات تأثيراً في عمل الهيئة هو عدم تعاون المؤسسات معها، والامتناع عن تقديم ما تحتاجه من وثائق وأوراق، إضافة إلى حجب المعلومات عنها^{٣٢}.

سيظل طريق الهيئة طويلاً ومتعرجاً، خاصة في ظل الممانعة من قبل الهيئات، ومنها على سبيل المثال مجلس الشورى السعودي، الذي رفض في يونيو/حزيران تمرير اقتراح بمنح الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) صلاحيات لمراقبة حسابات المسؤولين. كما أن صلاحيات الهيئة، كما هو مثبت في أهدافها واختصاصاتها، محدودة نسبياً، بل وفي كثير من الأحيان غير واضحة، ومن الأدلة على ذلك وصول عدد البلاغات التي تلقتها الهيئة، خلال ٤ أعوام، إلى أكثر من ٢٢ ألف بلاغ، منها ٦٩٠٥ ضمن اختصاص الهيئة، و١٥ ألفاً و١٣٠ بلاغاً لا تدخل ضمن اختصاصها، أي إنها تعاملت مع أقل من ثلث القضايا التي طرحت عليها، وغالبيتها قضايا تتعلق بمؤسسات خدمية واستثمارية متوسطة وصغيرة^{٣٣}.

بعد مرور مدة يراها بعضهم كافية، لم يتحقق المأمول من الهيئة، على سبيل المثال: في السياسات المرتبطة بتأسيس ثقافة التحصين ضد التطاول على المال العام، وتطبيق سياسات إدارية حازمة في الكشف عن المخالفين، حيث لا يزال كثير من المواطنين يشاهدون أخباراً في وسائل الإعلام عن أخبار فساد ووقوف مندوبي (الهيئة) عليها، ولكن دون أن تتبعها أخبار عن التحقيق مع المتسببين، وأين انتهى مسار القضية؟ وهو ما زاد من علامات الاستفهام بشكل أكبر؛ ليس على هيئة مكافحة الفساد فقط وإنما جهات أخرى تتولى التحقيق والادعاء، ويظن البعض أن هيئة مكافحة الفساد توقفت عن متابعة القضية، وهو أمر غير صحيح، ولكن أين دور الجهات الأخرى في تقديم محاسبة علنية، ونتائج تحفّز المواطنين أن يكونوا (الرقيب الأول)^{٣٤}؟

٣١ موسى بن سمير بن رجاء الله الحيسوني الحربي، مصدر سابق.

٣٢ عامر راشد، هيئة (نزاهة) السعودية بين الواقع والمأمول، سبوتنيك نيوز، ٣٠ يوليو/تموز 2015:

<https://goo.gl/ERS7zb>

٣٣ المصدر السابق.

٣٤ منى الحيدري، صلاحيات (هيئة مكافحة الفساد) تتوقف على المتابعة! جريدة الرياض، ٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢:

<http://www.alriyadh.com/787320>

بالإضافة إلى ذلك، فإن مهمة الهيئة لا بد أن تمتد لتشمل مظلة أوسع مما هي عليه الآن، فكثيرون يتساءلون لماذا لا تعالج الهيئة قضايا فساد على مستويات أخرى، مثل: أسباب تردّي أو تعثر المشروعات، وتلاعب مسؤولين، أو عدم أداء أماناتهم الوظيفية بشكل كامل؟

يلقى المواطن السعودي كثيراً من الآمال على الهيئة، والدليل هو القضايا التي تلقتها الهيئة في مدة قصيرة، إلا أن عدم أدائها الدور المنوط بها قد يفقدها ثقة المواطن بها؛ بسبب تركيزها على قضايا بسيطة من المفترض ألا تشغل بها عن قضايا تمس مصلحة الوطن والمواطن، مثل استخدام سيارات في غير مكانها، وهو أمر بسيط يمكن أن يعالج بشفافية ويحل عن طريق جهات أخرى، من خلال متابعة المباحث الإدارية لبعض المخالفات، أو نزاهة بعض الموظفين تجاه مسؤولياتهم، فالمواطن ينظر بعينه إلى (هيئة) مُشكّلة بأمر من ولي الأمر، ويرأسها شخص بمرتبة وزير، وهو ما يجعله يأمل أن تنظر إلى قضايا قد تكون مدخلاً للفساد في المؤسسات الحكومية، ومدى الإنفاق في مجالات بغير محلها، ومحاسبة المثبت عليهم قضايا الفساد، فضلاً عن الفساد المتعلق بالمشروعات وطرق تنفيذها ومبالغها، كان يتوقع أن تُعطي (هيئة مكافحة الفساد) أمثلة عن جهة ما، نحو أن مَنْ على رأسها غير جدير بالبقاء لأسباب توضح، وأن تكون شريكاً فاعلاً في معالجة الأخطاء، وإغلاق النوافذ التي ينفذ من خلالها الفساد أينما كان مصدره على المستويات كافة، خاصة أن (الهيئة) قادرة على فعل ذلك وأكثر؛ لأنها تحظى بثقة الملك؛ وترتبط به ارتباطاً وثيقاً، منحها صلاحية مطلقة، فيجب أن تقابلها مناقشة شفافة مع ولي الأمر بكل ما يدور في فلك الفساد، وإن لم تستفد من دعم أعلى سلطة فإن القصور يمكن أن يكون حينها من (الهيئة) بعدم تسخير صلاحياتها تجاه محاربة الفساد^{٣٥}.

كما يظهر للمتابعين أن (هيئة مكافحة الفساد) يحتاج موظفوها وإداريوها إلى كثير من التدريب، وامتلاك بعض الأدوات المهمة، مثل التعلم والتدريب على معرفة ماهية الفساد، والعمل على مكافحته إعلامياً واجتماعياً، إلى جانب إجراء تواصل مباشر مع قطاعات وشرائح جماهيرية وإدارية وبيروقراطية مختلفة، ولقاءات وحوارات توعوية.

أما بالنسبة إلى الشارع السعودي، فالظاهر أن السعوديين ينقصهم تفهم طبيعة عمل الهيئة، التي تتمثل في المبادرة بتقديم شكاوى أو بلاغات إلى (هيئة مكافحة الفساد) بالطريقة المناسبة، فالمواطن السعودي يجب أن يعي أن (الهيئة) ليست بمكان للتحقيق في هذه الشكاوى بصورة أمنية أو إجرائية لاتخاذ قرارات؛ فمكان ذلك في هيئة الرقابة والتحقيق، أو هيئة التحقيق والادعاء العام، أو المباحث الإدارية، أو غيرها من الجهات؛ كل حسب اختصاصه؛ لأن الهيئة تتحقق من صحة وجود شكوى، وتتعامل معها على أساس معالجة الموضوع كمصلحة عامة بعيداً عن المصلحة الشخصية، فإذا شاهد المواطن أن مدرسة الحي لم يتم بناؤها، أو مستشفى لم يكتمل بناؤه، يُبلغ (الهيئة) التي تسارع إلى

التواصل مع المقاول أو المالية أو الصحة، وتعمل على إصلاح الخلل، وإذا اكتشفت قصوراً عالجتة كإجراء مؤسسي، وإذا كان ثمة استيلاء واعتداء على المال العام فإنها تُخطر به الجهات المعنية، وليس مطلوباً منها الاتصال بالمواطن المبلّغ وشكره؛ لأن الشكاوى متنوعة؛ منها الكيدي والتعسفي والتحريضي والحقيقي والخاطئ، ودوره ينتهي بتقديم الشكوى^{٣٦}.

تقييم عمل الهيئة يجب أن يعتمد على تجربة صادقة يُستند إليها في التقييم؛ فالمسؤولون في السعودية ما زالوا مترددين بعض الشيء على الرغم من الصلاحيات الممنوحة لهم، ودعم بعض الجهات، ومقاومة جهات أخرى لهم، كما أن المجتمع معقد، وتركيباته الإدارية والتنظيمية أكثر تعقيداً، فضلاً عن أن كشف العيوب ليس من ثقافته، فهو جُبل على ستر العيوب، وإخفاء السيئات، وهذا يعني أن المجتمع بحاجة إلى تغيير ثقافته العامة، وكذلك الخطوات الإيجابية للهيئة، ورؤية محاسبة المسؤولين للمفسدين والتشهير بهم.

صلاحيات الهيئة واسعة وسُلطتها تفوق أجهزة الدولة كافة، وتعد جهازاً حساساً ومستقلاً تخشاه الجهات الأخرى، ولا يكون الوصول إلى هذا المستوى إلا بعد تجارب طويلة، ولأن الهيئة في الخطوة الأولى، فستواجه كثيراً من العقبات والمقاومات من جهات وأشخاص مختلفين فيما يتعلق بمراقبة كل شيء مستجد، وهو أمر متوقع، ولا بد أن تكون الهيئة قادرة على الصمود^{٣٧}.

ومما يؤخر حصد النتائج المرجوة من الهيئة أن كثيراً من أفراد المجتمع لديهم ضعف شديد في الثقافة الحقوقية؛ من حيث معرفة الحقوق والواجبات والالتزام للدولة والعكس، ومعرفة ماهية السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وما لها وما عليها، وحدود صلاحيتها، نظراً إلى عدم وجود هيئة حقوق إنسان ومجلس الشورى، ومن ثم لم يعتد المواطن إلا على السلطة التنفيذية، وهي الجهات الحكومية، ومن الناحية الاجتماعية والسياسية على مجلس الحكم، وكان ذلك حينها بتقديم الشكاوى والمعارض، والحصول عقبها على النتيجة والإفادة، وهو ما أثر في تحول المجتمع إلى مؤسسات مجتمع مدني تحكم (مؤسسات المجتمع المدني)؛ ولذلك يطلب المواطن من (هيئة مكافحة الفساد) أن تعطيه إفادات، وهذا ليس من مهام (الهيئة) وواجباتها، فدورها الرقابي والتوعوي أكبر، وقد نجحت فيه باقتدار من خلال حملات إعلامية منظمة، وبرامج ولقاءات مستمرة، للتعريف بماهية الفساد.

المشكلة الحقيقية أيضاً تكمن في انتشار الفساد، واختلاطه بمفاهيم وعادات وتقاليده صعبت من المهمة، في وقت اعتاد فيه المجتمع على سلوكيات مختلفة، مثل الهدايا وغيرها؛ مما يجعل مهمة (الهيئة) أصعب في التعريف بالفساد وأنواعه من الناحية الشرعية

٣٦ المصدر السابق.

٣٧ المصدر السابق.

والقانونية والاجتماعية، لأنها ستأخذ وقتاً طويلاً لإحداث نقلة جذرية ثقافية في الأجيال الحالية لتغيير مفاهيم متأصلة دون العلم بفسادها^{٣٨}.

خامساً: دور الهيئة في مستقبل الأداء الحكومي السعودي

جاءت التغييرات الجوهرية والواسعة التي أجراها العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز على تركيبة مجلس الوزراء، والتي امتدت لتشمل الهيكلة الإدارية للدولة بإلغاء هيئات وتأسيس أخرى، لتؤكد أن التغيير الذي حدث برحيل الملك عبد الله بن عبد العزيز تعدى مجرد كونه انتقالاً للعرش من الملك الراحل إلى سلفه الملك سلمان، ليكون بمنزلة عهد جديد للدولة السعودية، يتقدم خلاله معيار الكفاءة في إسناد الأدوار والمناصب، وتتخفف فيه الدولة من أعباء الهياكل المسقطة ذات الأدوار المتشابهة، وتلغى بموجبه دوائر القرار الموازي، وينحو فيه القرار الاستراتيجي في مختلف المجالات؛ السياسي منها أو الاقتصادي أو الأمني، منحى الحسم والحزم، من خلال تركيزه بيد الملك ودائرة من ثقافته ومقرّبيه، حيث عززت التغييرات موقع نجله الأمير محمد بن سلمان بصفته شخصية بالغة الأهمية في الدولة، من خلال حقيبة الدفاع التي أسندت إليه حديثاً، ورئاسته للديوان الملكي، مع تعيينه على رأس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية التابع لرئيس مجلس الوزراء، فضلاً عن نيابة عضوية مجلس الشؤون السياسية والأمنية، وجاء من ضمن هذه التغييرات إعفاء رئيس هيئة مكافحة الفساد، محمد بن عبد الله الشريف، من منصبه، وعين بدلاً منه خالد بن عبد المحسن بن محمد المحيسن^{٣٩}.

أرجع محللون ومراقبون سبب تغيير رئيس الهيئة إلى عدم الرضا عن أعمالها، والعزم على تعيين من هو قادر على البحث والتقصي عن الحقائق، والكشف عن قضايا الفساد، والرفع بها مباشرة للمقام السامي بعد التحقق والتوثق من صحتها، فهذه التغييرات تتماشى مع المرحلة التي تعيشها المملكة بالحزم من قبل القيادة، ويأمل السعوديون أن تتوافق هذه التغييرات مع المرحلة الراهنة التي تعيشها البلاد، وأن تعكس تغييراً في شفافية عمل الهيئة التي تكون في سرعة انتشار المعلومة بين أفراد المجتمع. ومن المفترض أيضاً في هيئة مكافحة الفساد في حال ظهور ما يثبت حالة فساد في أوساط المجتمع المبادرة إلى التثبت والتحقيق

٣٨ منى الحيدري، صلاحيات (هيئة مكافحة الفساد) تتوقف على المتابعة! جريدة الرياض، ٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢:

<http://www.alriyadh.com/787320>

٣٩ الملك سلمان بن عبد العزيز يدخل السعودية عصراً جديداً بتغييرات جوهرية، جريدة (العرب)، نشر في ٣١/١/٢٠١٥، العدد: ٩٨١٤، ص (٣):

<http://alarab.co.uk/?id=44088>

في ذلك، فلا تنتظر أن يتقدم أحد المواطنين بشكوى حتى تبادر بالتحقيق في ذلك^{٤٠}.

هذا الرأي يتوافق مع ما قاله صحفيون مقربون من السلطة الحالية من أن لكل زمان دولة ورجالاً. الآن هناك دولة جديدة، وما فعله الملك سلمان فعله من جاء قبله من ملوك، كما أن إعفاء بعض الأمراء جاء لعامل السن والمرض، فالملك يريد أن يجدد شكل الدولة في ظل التحديات التي تواجه المملكة في الوقت الراهن^{٤١}.

في هذا الإطار كان من الأهمية تفعيل مؤسسات الدولة جميعاً كي يمكنها مجاراة التغييرات الجديدة لوضع لبنات حكم يؤسس لنمط ونسق حكم جديد. من هنا ترسم هيئة مكافحة الفساد في إدارتها الجديدة بحيث تتوافق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠، وثقل المملكة ومكانتها الدولية بصفاتها عضواً في فريق عمل مكافحة الفساد بمجموعة العشرين، وتستهدف أن تكون (نزاهة) بيت خبرة عالمياً في آلية الاستعراض، وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتقديم برامج تدريبية نوعية للمختصين في بعض الدول لكيفية أداء عملية الاستعراض، والوفاء بالالتزامات الواردة في الاتفاقية^{٤٢}.

ولا بد للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) من تطوير خبراتها وإمكانياتها وأدواتها، وإشاعة ثقافة تقوم على الشفافية والمحاسبة، ووجود بيئة تشريعية وقانونية ناظمة. ويأمل السعوديون أن يكون تدخل الملك سلمان بن عبد العزيز دعماً للهيئة، ومحطة الانطلاق على هذا الطريق، وذلك بعد إصداره قراراً بأن تلتزم الجهات التي يشملها اختصاص الهيئة بالرد على استفساراتها خلال مدة أقصاها ٣٠ يوماً من تاريخ إبلاغها الاستفسارات والملاحظات، وبالنسبة إلى الاستفسارات العاجلة جداً والمهمة وذات الطابع الملح، يكون الرد عليها خلال خمسة أيام من تاريخها.

٤٠ مهدي آل عثمان، كافحوا الفساد ولا تنتظروا بلاغات المواطنين، الوطن، ٢ مايو/ أيار ٢٠١٧:

<https://goo.gl/r9NSY3>

٤١ فتحي شمس الدين، ماذا يكمن وراء التغييرات التي قام بها الملك سلمان؟، البي بي سي، ٣٠ يناير ٢٠١٥: http://www.bbc.com/arabic/comments_saudi_reforming_150130/01/2015/interactivity_goverment

٤٢ المملكة تستعرض إنجازاتها في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، موقع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد على شبكة الإنترنت (بدون تاريخ): <https://www.nazaha.gov.sa/Media/News/Pages/news1027.aspx>

ملخص

في ظل التغييرات الاقتصادية التي أثرت سلباً في انخفاض أسعار النفط، وما تلا ذلك من تأثير في الاقتصاد السعودي، كان من الضرورة أن يدرك السعوديون أن ثمة حاجة ملحة إلى بناء اقتصاد قوي لا يكون الاعتماد الكامل فيه على النفط مصدراً أساسياً للدخل القومي، لذلك ومع التغييرات السياسية التي حدثت بعد تولي الملك سلمان السلطة، وقدمه بإدارة جديدة، ظهرت أطروحات مختلفة حول كيفية تطوير القطاع الاقتصادي السعودي، وكان أبرزها في هذا الإطار مشروع (السعودية رؤية 2030)، الذي كان يقف من ورائها الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد.

المشروع صدر إعلامياً في صورة أقرب إلى قاطرة تحول جديدة بالنسبة إلى الاقتصاد السعودي، حيث يتوقع أن تحدث تغييرات جذرية في البنية الاقتصادية للمملكة. وقد طرحت فيه مجموعة كبيرة من التصورات، كان أهمها عدم الاعتماد على النفط بصفته مصدر استثمار رئيسياً، وتنوع مصادر الدخل، وطرح أسهم شركة النفط الوطنية (أرامكو السعودية) للاكتتاب العام، وترسيخ مبدأ الاقتصاد القائم على المعرفة، وتوظيف إمكانات الدولة ومقدراتها، وترشيد الاستهلاك، ووقف الهدر في استخدام الطاقة محلياً، وتفعيل برامج الخصخصة لتشمل العديد من قطاعات الدولة، والالتفات إلى تعزيز القطاعات غير النفطية، مثل السياحة والصناعة، ودعمها بما تحتاجه من متطلبات تساعدها على المشاركة في تنمية اقتصاد البلاد. فضلاً عن إدراك أهمية الاستمرار في نهج تطوير محاربة الفساد بالقطاع الإداري للمؤسسات المختلفة بجهاز الدولة السعودية، وتبني مسألة (الشفافية) عاملاً حتمياً نحو تطوير أكبر للتنمية، ودعم جهود المملكة في استقطاب الاستثمارات الخاصة المحلية والعالمية، وهو هدف رئيسي لرؤية المملكة 2030 وبرامج الإصلاح التي تتبعها. وفي هذا الإطار يبرز دور (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد) (نزاهة) التي أسست في العام 2011 على يد الملك السابق عبد الله بن عبد العزيز.

الهيئة برزت بصفاتها إدارياً مؤسسياً يعمل وفق استراتيجية أساسية هي (حماية النزاهة وتعزيز مبدأ الشفافية، ومكافحة جميع صور الفساد المالي والإداري وأشكاله ومظاهره)، لكي تحقق أهدافاً أساسية، من بينها متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ورصد نتائجها وتقويمها ومراجعتها، ووضع برامج عملها وآليات تطبيقها، وتنسيق جهود القطاعين العام والخاص في تخطيط برامج مكافحة الفساد ومراقبتها، وتقويمها، وجمع المعلومات والبيانات والإحصاءات المتعلقة بالفساد، وتصنيفها، وتحليلها، وتنظيم قاعدة معلومات وطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد.

استطاعت الهيئة تحقيق مجموعة من الإنجازات؛ أهمها تفعيل عدة آليات لاستقبال شكاوى مرتبطة بفساد مؤسسة حكومية وأخرى خاصة، وتعزيز مجموعة من المبادرات المرتبطة بتعزيز الشفافية، ومكافحة الفساد والرشا والواسطة وغيرها. وعلى الرغم من ذلك لا تزال الهيئة تقابل مجموعة من العقبات، تتمثل في البيروقراطية، وعدم تعاون بعض

المؤسسات، وقصور بعض الصلاحيات الممنوحة لها، وضعف الثقافة الشعبية المرتبطة بضعف الوعي العام تجاه معرفة الحقوق والواجبات والالتزام نحو الدولة والعكس، وكذلك التفرقة بين مهام السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وحدودها، وما لها وما عليها، وحدود صلاحياتها.

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
الإجراءات المساعدة على ضبط الاقتصاد السعودي



مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات Strategic Fiker Center for Studies

مركز مستقل غير ربحي، يُعدّ الأبحاث العلمية والمستقبلية، ويساهم في صناعة الوعي وتعزيزه وإشاعته من خلال إقامة الفعاليات والندوات ونشرها عبر تكنولوجيا الاتصال، إسهاماً منه في صناعة الوعي وتعزيزه وإثراء التفكير المبني على منهج علمي سليم

الرسالة

المساهمة في رفع مستوى الوعي الفكري، وتنمية التفكير الاستراتيجي في المجتمعات العربية

الأهداف

- الإسهام في نشر الوعي الثقافى.
- قياس الرأي العام إقليمياً ودولياً تجاه قضايا محددة.
- التأصيل العلمي للقضايا السياسية المستجدة.
- مواكبة المتغيرات العالمية والعربية، من خلال إعداد الأبحاث وتقديم الاستشارات.

الوسائل

- إعداد الدراسات والأبحاث والاستشارات والتقارير وفق منهجية علمية.
- التواصل والتنسيق مع المراكز والمؤسسات البحثية العربية والعالمية.
- تناول قضايا التيارات الفكرية المتنوعة بما يؤصل لضروريات التعايش السلمي، والمشاركة الفاعلة.
- إقامة المؤتمرات والندوات الفكرية وحلقات النقاش.
- رعاية الشباب الباحثين المتميزين.

مجالات العمل

تتنوع مجالات العمل في المركز وتشمل ما يلي:

١. الأبحاث والدراسات:

حيث يقوم المركز على إعداد الدراسات والأبحاث وفق المنهجية العلمية في مجالات تخصص

المركز، وهي:

- الدراسات السياسية.

- الدراسات المتخصصة في التيارات الإسلامية والفكرية.

- الدراسات الحضارية والتنمية.

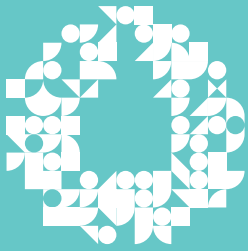
- دراسات الفكر الإسلامي.

٢. الاستشارات وقياس الرأي:

يسعى المركز لتقديم الاستشارات والحلول في مجالات اهتمام المركز للجهات الرسمية والأهلية، وذلك من خلال قياس الرأي العام تجاه القضايا الفكرية والأحداث السياسية والاجتماعية، بالتعاون مع كادر علمي مُحترف ومُتعدّد المهارات.

٣. النشر:

يسهم المركز في نشر الدراسات والأبحاث عبر وسائل النشر المتنوعة.



مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات
Strategic Fiker Center for Studies

   fikercenter

+90 535 320 46 03

+90 212 70 77 79

info@fikercenter.com

publish@fikercenter.com